الاتحاد الافريقي (النشأة – الهيكلية – التحديات)

الأستاذ المساعد الدكتور
خيري عبد الرزاق جاسم
رئيس مركز الدراسات الدولية–وكالة
جامعة بغداد

المقدمة

ادراكاً للتغييرات التي شهدها النظام السياسي الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، طرحت في القارة الإفريقية الكثير من الأفكار والتصورات والرؤى للتفاعل مع تلك التغيرات الدولية ومعالجة مشكلاتها الداخلية.

صار التضامن من اجل التقدم والتعاون الإقليمي خياراً حتمياً لهذه الدول، وتوجد في إفريقيا حالياً-حتى عام ٢٠٠٤-(١٤) منظمة تعاون إقليمي رئيسة، فضلاً عن الاتحاد الإفريقي بوصفه منظمة متكاملة مازالت في مراحلها الأولى وهي موضوع دراستنا في هذا البحث.

وفي ظل التطور السريع للعولمة الاقتصادية، تواجه منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمي هذه فرصاً هامة في دفع وتيرة التكامل الاقتصادي الإفريقي وقد حققت نتائج مرضية في هذا الصدد. اذ تشكلت منطقة التجارة الحرة في إفريقيا. وتوصلت مجموعة إفريقيا الشرقية ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية وغيرهما من المنظمات الإقليمية على التوالي الى اتفاقات حول إقامة مناطق تجارة وبدأت تنفيذ هذه الاتفاقات تدريجياً. وتستعد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) حالياً لإصدار عملة موحدة في الدول الأعضاء بالمجموعة. وقررت مجموعة الاقتصاد والنقود لوسط إفريقيا إنشاء شركة طيران لمنطقة وسط إفريقيا لتعزيز تطور الطيران المدني والاتصالات البشرية وتبادل المواد في المنطقة. كما بدأت هيئة التأمين التجاري الإفريقية أعمالها في آب/أغسطس عام ٢٠٠١ وتستخدم الأموال التي تجمعها لتقديم التأمينات للمستثمرين وتقديم التعويضات للخسائر الناتجة عن الحروب والاضطرابات والأزمات السياسية.

وفي الوقت نفسه، أشار المحللون إلى إن منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا تواجه تحديات ايضاً تتمثل في التشابك التنظيمي وتعقد الأنظمة ونقص أموال الادارة وغيرها.

في خضم هذا التوجه الإفريقي المتزايد نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي ومشكلاته يمكن القول انه لا يمكن ان تتخلص إفريقيا من مشكلاتها، والتحديات التي يفرضها الواقع الدولي الا باندماج افريقي اكبر. وبموازاة التوجه نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي ومشكلاته عرفت القارة الإفريقية رواجاً للكثير من الأفكار والتصورات والرؤى لمعالجة

مشكلاتها الداخلية والتفاعل مع التغيرات الدولية عبر وحدة القارة الإفريقية، وتجسد ذلك بظهور ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: اتجاه يدعو إلى خلق كيان جديد يتم من خلاله دمج كل الدول الإفريقية في اتحاد فيدرالي فوري على غرار اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية، تزعم هذا الاتجاه الجماهيرية العربية الليبية. وآخر يدعو إلى تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية من خلال التدريجية بالانتقال إلى الاتحاد على خطى الاتحاد الأوروبي وكان هذا الاتجاه يدعو إلى إقامة اتحاد إفريقي فاعل على ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي، ويمثل هذا الاتجاه الأكثر رواجاً بين الدول الإفريقية. إما الاتجاه الثالث فتضمن الاكتفاء بالإعلان عن قيام اتحاد إفريقي وفق أسس تضمن إقامة جهاز شعبي فاعل باختصاصات هامة وأجهزة تنفيذية متحررة في القيام بمهامها من قواعد الإجماع التقليدية.

وكانت فرصة الاتجاه الثاني هي الأكبر، ومنه نشأ الاتحاد الإفريقي عبر تجربة يمكن القول انها عسيرة الى حد ما.

وتنطلق هذه الدراسة من فرض رئيس مفاده "ان الإعلان عن ميلاد الاتحاد الإفريقي يشكل استجابة لتحديات داخلية وخارجية، وفي الوقت نفسه يعبر عن مطلب افريقي ناضل الكثير من الافارقة من اجله، فضلاً عن ان سبلا نجاحه رهينة اولاً وقبل كل شيء بالافارقة انفسهم".

لذلك سنعمد الى تقسيم الدراسة الى ثلاثة مفاصل رئيسة نتناول في اولها مسيرة الوحدة الافريقية وفي ثانيها الهياكل المؤسسية وفي ثالثها التحديات التي تجابه الاتحاد. ثم نعمل على تسجيل اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

اولاً: مسيرة الوحدة الافريقية ودعاتها

يلاحظ المتتبع لتاريخ القارة الافريقية ان مسيرة الوحدة الافريقية كانت شاقة وطويلة ومضنية، فهي تعود بجذورها الى فكرة الوحدة الافريقية التي طرحت قديماً تحت عنوان (Pan Africanism) أي مؤتمر الجامعة الافريقية، والتي بدأت منذ عام ١٩٠٠ في لندن مع عقد اول مؤتمر بهذا الاسم بهدف البحث عن سبل تحسين اوضاع الافارقة السود، والمطالبة بحسن معاملتهم من قبل الدول الاستعمارية. ومؤتمرهم الثاني في نهاية الحرب العالمية الاولى في باريس ١٩١٩ وتوالت المؤتمرات بعد هذا في بروكسل ١٩٢١ ولشبونة ١٩٢٣ ونيويورك ١٩٢٧[١]، ويعد مؤتمر الوحدة الافريقية المستقلة الاول المنعقد في "اكرا" عاصمة غانا بمثابة نقطة تحول في حركة الوحدة الافريقية، اذ اكتسبت الحركة ملامح واهدافاً جديدة ابرزها "ان افريقيا للافريقيين" فضلاً عن العمل على قيام ولايات متحدة افريقية والسعي نحو بلورة "قومية افريقية" وترسيخها[٢].

وبين الحقبة الممتدة من الاحتلال الى الاستقلال شهدت القارة الافريقية تحركات كثيرة ومساع من اجل لم شمل القارة الافريقية التي قطعت اوصالها القوى الاستعمارية

[١] د. عبد العزيز كامل، دراسات في افريقية المعاصرة، دار القلم، القاهرة، د.ت، ص١٩٦.

[٢] ينظر: محمد احمد الطوير، السمات المشتركة بين سكان افريقيا، مجلة دراسات، (ليبيا) العدد (٩)، صيف ٢٠٠٠، ص ص ١٣٣-١٣٥.

ووحدتها. لاسيما بعد ان هجرها عنوة الملايين من ابنائها، نتيجة لما عانوه من جراء الحقبة الاستعمارية الطويلة التي خضعوا لها منذ منتصف القرن التاسع عشر[٣].

بدأت فكرة الوحدة الافريقية تتبلور-مثلما اشرنا سابقاً-في اطار ما اطلق عليه حينها بـ"الجامعة الافريقية"، وبدأت فكرة الوحدة تنمو من خلال المؤتمرات التي بدأتها جمعية الوحدة الافريقية، ثم تلى ذلك عقد الكثير من المؤتمرات اهمها مؤتمر "منشستر" وهو المؤتمر السابع ١٩٤٥ الذي يعد البداية الفعلية في مسيرة الوحدة الافريقية لاسيما، انه جاء مفعماً بمشاعر الافارقة ضد التفرقة العنصرية، والرغبة في لم شمل القارة[٤].

لقد طرحت في ذلك الوقت افكار كثيرة عن الوحدة الافريقية وتحرير الانسان الافريقي، ولعل من اهم تلك الافكار افكار الرئيس الغاني "كوامي نكروما" الذي اعلن عن رغبته في انشاء الولايات المتحدة الافريقية المستقلة في ذلك الوقت-في افريقيا جنوب الصحراء لم يتجاوز عدد الدول المستقلة الـ(١٠) دول-بما فيها الدول العربية، اذا كان "نكروما" يؤكد على ان "الشمال الافريقي يمثل جزءاً مهماً من افريقيا، أي ان العالم العربي هو امتداد للقارة الافريقية، فهو جزء لا يتجزأ من افريقيا[٥].

كان "نكروما" من اشد الزعماء الافارقة تحمساً للوحدة، وكان يسعى انذاك الى تشكيل وحدة افريقية فعالة يكون نطاقها شاملاً للقارة. وقد نادى "نكروما" بانشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الافريقية وليس بالضرورة ان يترتب على ذلك التضحية بالسيادة القومية، كما نادى باقامة برلمان وسلطة تنفيذية مركزية. وقد اكد على توحيد القارة الفوري، ووضع دستور لقيام اتحاد فيدرالي يضم الدول الافريقية[٦].

لكن في الوقت الذي دعا فيه الرئيس الغاني "نكروما" الى تشكيل اتحاد فيدرالي، اعتمدت اثيوبيا طرحاً كونفدرالياً مرناً منادية بالتعاون الافريقي في مختلف المجالات بما في ذلك الدفاع، على اساس ان الوحدة هدف اجل بعيد المنال[٧].

كانت الرغبة في الوحدة حلماً راود جميع الزعماء الافارقة، لكن كان هناك تباين واضح في طريقة الوصول اليها، وهو ما نلاحظه قبيل اعلان تشكيل منظمة الوحدة الافريقية، وكذلك قبيل الاعلان عن الاتحاد الافريقي، فبالنسبة للاولى-منظمة الوحدة الافريقية-يمكن القول انه تنازعت فكرة انشاء المنظمة اربع طروحات حول تشكيلها: الاولى، مثلتها كتلة اتحاد مالي اتحاد في ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا[٨]، والثانية، مثلتها مجموعة برازافيل "الاتحاد الافريقي المالاجاشي"[٩] وميثاقها "اتحاد الدول الافريقية، والثالثة مثلتها مجموعة "منروفيا"[١٠] وعنها جاءت الدعوة الى

---

[٣] تعرضت القارة الافريقية الى هجمة استعمارية على اثر مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥، والذي كان من ابرز نتائجه اقتسام القارة الافريقية بين الدول الاوروبية واخضاعها الى الهيمنة الاستعمارية المباشرة.

[٤] محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦، ص٧٢.

[٥] ربيعة خليفة الصرماني، الاتحاد الافريقي في مواجهة التكتلات الدولية، مجلة دراسات (ليبيا)، العدد (١٠)، خريف ٢٠٠٢، ص ص ١٤١-١٤٥.

[٦] محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الافريقية، ط٢، مطابع الوحدة العربية، الزاوية، ١٩٩١، ص٨٣.

[٧] محمد الحسيني مصيلحي، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

[٨] ينظر: الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٤، ص٣٩٨.

[٩] ينظر: المرجع نفسه، ص٤٠٠.

[١٠] المرجع نفسه، ص٤٠٢.

منظمة افريقية عامة ذات صفة استشارية. اما الرابعة فمثلتها مجموعة "الدار البيضاء"[١١] وجاء في ميثاقها النص على الوحدة الشاملة لافريقيا.

في خضم هذا التباين في شكل الوحدة وتحديداً بين مؤيدي الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفدرالي صار العمل على ضرورة انشاء منظمة توفر مركزاً يمكن من خلاله تنسيق جهود افريقيا الجماعية وتطويرها، واداة للتأثير في العالم، وتحقيق التنمية من خلال حشد جميع الموارد في كيان واحد. وكان انشاء منظمة للوحدة الافريقية والاعلان عن ميثاقها في مايس/مايو ١٩٦٣ تتويجاً لتلك الجهود، حتى صارت المنظمة التكريس العملي لفكرة الوحدة الافريقية بوصفها هيكلاً منظماً يرعى شؤون القارة ويسعى لحل مشكلاتها. فضلاً عن ذلك فانها شكلت في حينه تطوراً مهماً على صعيد القارة الافريقية.

وعلى الرغم من اعترافنا بالنواقص التي اعترت ميثاق المنظمة في ادائها طيلة (٣٩) عاماً الا انها ظلت تمثل رمزاً افريقياً وتتويجاً لجهود افريقية.

كما نادى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بالوحدة الافريقية وكان له دور فاعل في السعي وراء لم شمل القارة، وهو من نادى بضرورة انصهار التقسيمات التي خلقها الاستعمار في افريقيا "السوداء" والبيضاء والعربية وغير العربية، وكانت هذه الدعوة جزءاً من كلمة كان قد القاها امام مؤتمر القمة الافريقي المؤسسي لمنظمة الوحدة الافريقية[١٢].

واكد على النهج نفسه، الرئيس الليبية "معمر القذافي" في كلمته التي القاها في الذكرى السابعة عشر لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية، عندما تحدث عن تبعية الدول الافريقية، فعندما تكون الدول الناطقة بالفرنسية تابعة لفرنسا حيث تنادي سنوياً برئاسة الدول المتبوعة، لقمة تجمع الدول الناطقة بالفرنسية تسمى بـ(الفرنكفونية)[١٣] لكي تضمن تبعيتها لمستعمراتها السابقة، وكذلك الحال بالنسبة للدول الناطقة بالانكليزية وتبعيتها لبريطانيا على غرار (الكومنولث)[١٤] البريطاني والقمة الانكلوفونية، وان هذه التبعية فعلاً لم تستفد منها الا الدول الاستعمارية ولم تعد على القارة بأي منفعة والغاية منها ان تبقى افريقيا

---

[١١] ينظر: محمد المبروك يونس، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

[١٢] المرجع نفسه، ص٨٦.

[١٣] يعود تاريخ فكرة الفرنكفونية الى اواخر القرن التاسع عشر، وكان واضع مفهومها الخبير الجغرافي "اونسيم ريكلو" الذي توخى منها-كما سجل في كتاباته عام ١٨٨٩-تعبيراً عن فكرة لسانية وعلاقة جغرافية وارادها اداة لتنحية العربية والديانة الاسلامية معاً.
ينظر: بنسالم حميش، الفرنكفونية.. والفرنسية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٥)، بيروت، ايار/مايس، ٢٠٠٠، ص٣٣.
لم تعد الفرنكفونية تضم الدول الناطقة بالفرنسية فحسب وانما تضم اعضاء من غير الناطقين بالفرنسية.

[١٤] يعني الكومنولث مجموعة دولية نشأت اثر تفكك الامبراطورية البريطانية عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة استقلال معظم الممتلكات البريطانية تدريجيا، وحصول البعض الاخر على الحكم الذاتي، وبقاء القسم الاخر تحت الاستعمار او الحماية او الوصاية.
يتميز نظام الكومنولث بالولاء المشترك لملكة بريطانيا، وحرية الاشتراك في الرابطة. وتتولى الحكومة البريطانية تنسيق التعاون بين الدول الاعضاء عن طريق عقد اجتماعات دورية لرؤساء حكوماتها بقصد بحث القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية العالمية والمشتركة. وقد استماتت بريطانيا ومازالت من اجل بقاء الكومنولث لضمان هيمنتها على الدول المنضوية تحت لوائه.

مزرعة لاوروبا ومجمع لمصانعها. والدول الاستعمارية تعمل بكل الوسائل للمحافظة على هذا الوضع السيء لافريقيا لصالح الدول الاستعمارية[١٥].

دخلت فكرة الوحدة الافريقية حيز التنفيذ برؤيا ليبية، نظر لها الرئيس الليبي "معمر القذافي"، افكاراً وآليات ودعماً، بعد ان حصلت الكثير من التطورات في العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم كافة، والتوجه نحو إقامة تكتلات تجارية اقتصادية كبرى قوية واكثر تماسكاً، صار من الضروري ان تجد افريقيا لنفسها فضاءاً خاصاً بها حتى تستطيع مجابهة التحديات التي تواجه عالم اليوم من عولمة وتحديات "النظام الجديد" فافريقيا لايمكنها مواجهة تداعيات ومخاطر العولمة الا في اتحاد وتكتل وتضامن بين شعوب القارة، وتشكيل فضاء يضم كل ارجاء القارة الافريقية[١٦].

ساندت ليبيا مشروع انشاء فضاء افريقي ممثل بمنظمته الرئيسة الاتحاد الافريقي بالدعم المادي والمعنوي بشتى الوسائل من اجل تحقيقه وللتدليل على ذلك نلاحظ ان "الاتحاد الافريقي مر بالكثير من المراحل الرئيسة قبل ان يتحول من مجرد فكرة تحمس لها الرئيس الليبي الى واقع ملموس على الساحة الدولية، فلقد حرصت ليبيا على نجاح الاتحاد باحتضانها معظم الاجتماعات، ليس هذا فحسب بل ايضاً قدمت ليبيا الدعم المادي. وتشير المراجع الى ان ليبيا دفعت قرابة (١٨) مليون دولار في قمة لوساكا من اجل انجاح القمة التي اعلن فيها ميلاد الاتحاد الافريقي[١٧].

وكذلك مولت ليبيا اجتماعي الخبراء القانونيين التأسيسيين للاتحاد الافريقي والبروتوكول الخاص بالبرلمان الافريقي، كذلك دفعت ليبيا (٤,٥) مليون دولار، عندما تخلفت الدول الاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية عن دفع مساهماتها حتى تاريخ ١٩٩٩/٩/١ التي عُدت (٦٤) مليون دولار، تجنباً للعرقلة التي قد يسببها عدم الالتزام بالمساهمات ومنعها من عدم اعطاء الكلمة[١٨].

ثانياً: دوافع تأسيس الاتحاد الافريقي

مثلَّ الاعلان عن تأسيس الاتحاد الافريقي استجابة لتحديين رئيسين هما: التحدي الخارجي والتحدي الداخلي.

ويتمثل التحدي الخارجي بمجموعة من الاسباب اهمها:

١. أدى انهيار نظام ثنائي القطبية الذي ميزَّ النظام السياسي الدولي من سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٨٩ إلى حدوث الكثير من التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، والتي القت بآثارها على دول العالم كافة، ولاسيما تلك التي ليس لها تأثير في عملية التغييرات التي اصابت العالم ومنها بلدان القارة الافريقية، وصار من المؤكد ازاء ذلك ان يكون مصير القارة مزيداً من التهميش، ففي فترة الحرب الباردة ربما استفادت دول افريقيا من التناقضات بين المعسكرين

---

[١٥] **ورد في: الثورة وافريقيا، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، طرابلس، ١٩٨٥، ص ص ٨٩-٩٠.**

[١٦] **ورد في: صحيفة الفجر الجديد (ليبيا)/ ٥ شباط ١٩٩٨.**

[١٧] **الاتحاد الافريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الاقليمي، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.**

[١٨] **المرجع نفسه.**

الشرقي والغربي وضمنت مساندة هذا الطرف او ذاك لكن مع التغييرات تضاءلت هذه الامكانات وتضاءل معها الاهتمام الدولي بافريقيا الا بالقدر المتعلق بتحقيق المصلحة لهذا الطرف او ذاك.

٢. من المعروف ان الكثير من دول افريقيا تعتمد على المساعدات الخارجية ولا سيما من المؤسسات المالية العالمية والدول المانحة. ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين قلت المساعدات، وصارت المساعدات مرتبطة-بعد هيمنة القطب الواحد- بتبني قيم الرأسمالية والليبرالية وان تكون هي القيم السائدة شرطاً رئيساً لتقديم المساعدات، وهذا يعني انكشاف دول القارة سياسياً وأمنياً، فضلاً عن الشروط الاقتصادية المتمثلة في الالتزام بشروط برامج (التكيف الهيكلي)[١٩].

٣. ميل دول العالم الى الانضمام في تكتلات سياسية واقتصادية كبرى وشهد العالم ميلاً نحو تفعيل تكتلات كانت قائمة كما هو الحال بالنسبة الى الاتحاد الاوربي[٢٠] الذي يعود بجذوره الى معاهدة روما ١٩٥٧، الذي شهد منذ شباط/ فبراير إقراراً لمعاهدة "ماستريخت" التي تدعو الى إقامة اوربا موحدة على شكل اتحاد فيدرالي مع تحقيق سياسة خارجية وامنية مشتركة وتحقيق السوق الداخلية... وكذا الحال بالنسبة الى "الاسيان"[٢١] التي تم الاعلان عنها كرابط سنة ١٩٦٧، ضمت رابطة جنوب شرق آسيا(خمس دول عند تأسيسها وهي سنغافورة، واندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند).

او تكتلات نشأت مثل تكتل (النافتا)[٢٢] الذي أعلن عن قيامه بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٥. فضلاً عن الابيك[٢٣] APEC منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي والذي ظهر الى الوجود في عام ١٩٨٩ بناء على رغبة ودعوة استرالية ويضم سبع عشرة دولة موزعة على ثلاث قارات.

٤. ضعف دور الامم المتحدة ولا سيما في مجال تسوية النزاعات التي تزخر بها القارة الافريقية، وتهيئة عوامل التنمية. وتعد دول افريقيا من بين اكثر دول العالم حاجة لدور فاعل في هذين المجالين. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الامم المتحدة في نزاعات مثل الصومال، رواندا، الكونغو الديمقراطية، الا انه اجمالاً، يمكن القول ان الفشل صاحب اغلب تحركات او مساعي الامم المتحدة في افريقيا

---

[١٩] خيري عبد الرزاق جاسم، "الفضاء الافريقي: الأمل في مسيرة الوحدة الافريقية" في مجموعة باحثين ملف: قمة سرت الاستثنائية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٩.

[٢٠] للمزيد من المعلومات عن الاتحاد الاوروبي ينظر على سبيل المثال:
- سمير صارم، العرب واوروبا من الحوار الى الشراكة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٤١ و٤٣.
- اماني محمود فهمي، الوحدة الاوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١٦)، القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ص١٢٤.

[٢١] ينظر بصدد آسيان: مراد ابراهيم الدسوقي، تجربة الآسيان، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١٨)، القاهرة، تشرين الاول/اكتوبر، ١٩٩٤، ص٢١٦.

[٢٢] بصدد النافتا ينظر: نزيرة الافندي، ماذا تعني اتفاقية نافتا للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١٦)، القاهرة، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٤، ص١٠٦، ١٩٩٤، ص١٣٠؛ كذلك بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١، ص٢٩٠.

[٢٣] ينظر: خالد عبد العزيز، ابيك قمة الخلافات والصراعات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، القاهرة، تشرين الاول/اكتوبر، ١٩٩٩، ص٢٢٠.

لاسيما وان معظم تحركها جاء تحت عنوان التدخل لاغراض إنسانية[٢٤]. وهو مفهوم غير متفق بشأنه وان جاز التعبير هو مفهوم معطل اصلاً لانه يفترض ان يكون دور المنظمة الدولية محايداً تماماً، وان يكون هذا التدخل برضا اطراف النزاع وبموافقتهم التامة، وانه يمكن إنهاء هذه المهمة حين يطلب احد طرفي النزاع انهاءه...

واما التحدي الداخلي فيتمثل بمجموعة من الاسباب اهمها:-

١. تفاقم ظاهرة الحروب الاهلية في افريقيا:

وما يرافقها من نتائج سلبية على كل ماتفعله افريقيا من اجل نفسها او يفعله الاخرون من اجلها، وبما ان الصراع المسلح اصبح حالياً هو القوة المحركة وراء معظم تدفقات اللاجئين، ولم تعد تحركات اللاجئين بمثابة اثر جانبي للصراع بل صارت في كثير من الاحيان عنصراً اساسياً من عناصر الحرب واستراتيجيتها. فالحروب الاهلية التي تشهدها القارة الافريقية تعد سبباً رئيساً من اسباب ضرورة ايجاد مخرج لابناء القارة من هذا المأزق، فالتقارير الدولية تؤكد على ان افريقيا من اكثر القارات في العالم اكتظاظاً باللاجئين اذ يبلغ عددهم- حسب تقرير لمكتب الصليب الاحمر الدولي بالقاهرة –حوالي ٧,٥ مليون لاجئ فضلاً عن ماينـاهز ١,٣ مليون نازح مقابل ١,٣مليون لاجئ و١,٦مليون نازح في اوربا، بينما وردت اشاره في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام ان افريقيا احتلت في عام ١٩٩٨ المرتبة الاولى بوصفها المنطقة الاكثر خطورة في العالم من حيث الحروب (تمتد على شكل حزام من الرعب من ساحل انجولا حتى القرن الافريقي) والنزاعات. وأشار التقرير نفسه الى انه من بين (٢٢) مليون لاجئ في العالم هناك على الاقل (٨) مليون لاجئ افريقي، فضلاً عن ملايين آخرين من النازحين داخل دولهم[٢٥].

ومن ابرز الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين الصومال، سيراليون، ليبيريا، السودان، الكونغو الديمقراطية وغيرها.

٢. المشكلات الاقتصادية المتفاقمة.

بلغت الازمة الاقتصادية في افريقيا ذروتها، اذ ضرب الفقر اغلب اجزاء القارة لاسيما دول افريقيا جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، مثلاً وجود نسبة من السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم في بعض الدول الافريقية مثل رواندا، السنغال، النيجر، زامبيا، خلال الحقبة من ١٩٨٠، الى ١٩٩٥ كانت ٤٥,٧%، ٥٤%، ٦١,٥%، ٨٤,٦١% على الترتيب.

كما انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء الى ٢,٢% خلال الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٧، وبغلت نسبة الدين الى الناتج القومي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، ٢٧٤,٩%، ٣٦٥,٥%، ٤٤٣,٦%، في انغولا والكونغو وموزمبيق

---

[٢٤] **احد اهم ابعاد هذا المفهوم والتي تنطوي عليه المهام الجديدة لعمليات الامم المتحدة فيما بعد الحرب الباردة هو الاستناد الى "مفهوم حق التدخل لاعتبارات انسانية". ويمكن تعريف عمليات التدخل الانساني بانها "تلك التي تسعى الى القيام بمهام انسانية من قبيل تأمين وصول مواد الاغاثة ودعم حماية المناطق الآمنة، والقيام بالمهام الادارية والتنسيقية اللازمة لتحقيق هذه الاغراض الانسانية"، ولعل هذا الشكل الجديد للتدخل، والذي تصاحبه ضجة اعلامية صاخبة هو اكثر اشكال التدخل الجديدة اثارة للاشكاليات النظرية والعملية.**
للمزيد من التفاصيل ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ١٠٣-١٠٤.

[٢٥] **ورد في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٥.**

على الترتيب، كما تعرضت اجزاء واسعة من منطقة القرن الافريقي والساحل وبعض مناطق الجنوب الافريقي لموجات من الجفاف والمجاعة المهلكة، كما تفاقم حجم الدين الخارجي من ٢٨٥,٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٣٢٤ مليار عام ١٩٩٦ حتى وصل الى حوالي ٣٥٠ مليار عام ٢٠٠٠، وبالتالي تفاقمت اعباء خدمة الدين، لتلتهم اكثر من نصف حصيلة الصادرات في معظم دول افريقيا جنوب الصحراء، هذا فضلاً عن التدهور الشديد في شروط التجارة، والانخفاض في متوسط الدخل الفردي، مع تدني الاوضاع الاجتماعية والمستويات المعيشية بشكل عام[٢٦].

وتعد مشكلة الديون الخارجية من اكثر المشكلات خطورة والتي تعاني منها- معظم دول افريقيا جنوب الصحراء-ولا تتطلب المشكلة حلولاً داخلية فقط وانما تحتاج الى عمل دولي، اذ لايمكن لافريقيا ان تنمو اذا ماكان عليها ان تخدم ديوناً خارجية ضخمة مثل ديونها (المذكورة اعلاه) الموجوده الان. اذ يحتاج دفع فوائد هذه الديون انهاك موارد كثيرة جداً، ولا يتبقى الا القليل جداً من الموارد للاستثمار ويكون صحيحاً ايضاً الا تقبل أي شركة اجنبية على الاستثمار في دول لا تستطيع فيها ان تحول اموالها الى الخارج عندما تريد ذلك وطالما ان هناك ديونا ثقيلة خانقة في هذه المناطق من العالم فلن تكون هناك شركة تستطيع الاعتماد على استخلاص اموالها مهما يكن نجاح المشروع الخاص[٢٧].

٣. المشكلات المتعلقة بانظمة الحكم.

تعترض اغلب انظمة الحكم في افريقيا الكثير من المشكلات ويعود السبب وراء ذلك انظمة الحكم نفسها، وهو ما اشار اليه صراحة امين عام الامم المتحدة السابق السيد كوفي انان في كلمته امام قمة منظمة الوحدة الافريقية في توجو تموز/يوليو ٢٠٠٠ بالقول "لقد اسأنا إدارة شؤوننا لعقود، واليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة" ووجه انان كلامه الى القادة والرؤساء قائلاً: "انهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في افريقيا"[٢٨].

لم تكن انظمة الحكم في افريقيا رشيدة، وصارت سيئة، وان ما حصل من تغييرات في العالم عصفت بالكثير منها واسقطت ورقة التوت عنها وبسقوطها صارت مشكلاتها واضحة امام العلن من الفساد المستشري مروراً بالعنف الطائفي في بعضها كنيجيريا، فسوء توزيع الثروة والتمييز بين اقاليم الدولة الواحدة وصولاً الى انتهاكات حقوق الانسان... الخ.

ثالثاً: تأسيس الاتحاد الافريقي

كثير من التحديات التي دفعت باتجاه تفعيل دور منظمة الوحدة الافريقية، وصار بمثابة الاجماع على فكرة ان العولمة تمثل تحدياً ينبغي الاستعداد للتعامل معه، بهدف الافادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها بمعنى اخر تفعيل المنظمة لتتواكب مع التطورات الدولية

---

[٢٦] **ايمن السيد شبانة، "الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي: دراسة مقارنة" في مجموعة باحثين، الاتحاد الافريقي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٠٨-١٠٩.**

[٢٧] **ليستر ثرو، المتناطحون، ترجمة محمد فريد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٥، ص٢٠٠.**

[٢٨] **ورد في: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص٤٩.**

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومرت فكرة تفعيل منظمة الوحدة الافريقية بالخطوات المبينة في الجدول الاتي:[٢٩]

التاريخ	المكان	الطروحات
١٢-١٤ تموز/يوليو ١٩٩٩	الدورة العادية الخامسة والثلاثون منظمة الوحدة الافريقية في الجزائر	دعوة الرئيس الليبي معمر القذافي للبحث في وسائل تعزيز المنظمة لتكون اكثر فعالية وتتواكب مع التطورات الدولية
٨-٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٩	الدورة الاستثنائية الرابعة منظمة الوحدة الافريقية في سرت	تقديم مقترحات من الرئيس الليبي بشان تفعيل دور المنظمة
١٠-١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠	الدورة العادية السادسة والثلاثون منظمة الوحدة الافريقية. في لومي	اعداد القانون الاساس من الخبراء ومقدم من مجلس وزراء الوحدة الافريقية ومناقشتها، تم التوقيع على المؤتمر التأسيسي للاتحاد الافريقي.
١-٢ اذار/مارس ٢٠٠١	الدورة الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الافريقية في سرت	تحفيز الدول الافريقية التي لم تصادق على القانون التأسيسي على الإسراع الى التصديق عليه
تموز/يوليو ٢٠٠١	الدورة الحادية السابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الافريقية في لوساكا	اعلن رسمياً ميلاد الاتحاد الافريقي وتحولت بذلك منظمة الوحدة الافريقية بتوقيع نيجريا على القانون ومعه دخل الاتحاد الافريقي حيز التطبيق الفعلي لتصديق اكثر من(٣٦) دولة وبذلك اكتمل التصديق في ٢٦ نيسان ابريل ٢٠٠١ م٢٨ من القانون الاساس وفي هذه القمة وضعت المعايير الحاكمة لتنظيم الفترة الانتقالية من المنظمة والتي حددتها المادة (٣٣) بعام واحد أي انه تتحول المنظمة الى اتحاد من تموز/يوليو ٢٠٠١ الى تموز يوليو ٢٠٠٢ مع انتقال مؤسسات واصول وخصوم المنظمة وكذلك شعارها وعلمها ونشيدها وديوانها للاتحاد الافريقي.

لم يكن الاعلان عن قيام الاتحاد الافريقي سهلاً-كما نوهنا سابقاً من ان القادة الافارقة يتطلعون للتوحد ولكن وجهات نظرهم متباينة حول طريقة الوصول اليه- لان الاصل في دعوة (القذافي) الى قمة سرت الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الافريقية كانت تتضمن طرح وثيقة متكاملة بإقامة (ولايات متحدة افريقية) اعدت على غرار تجربة القارة الامريكية وولاياتها المتحدة، وطروحة الفضاءات كانت تجسيداً لتلك الدعوة التي كان قد طرحها في القمة ومضمونها باختصار على وفق طرح القذافي "نشأ الفضاء نتيجة لتطور البشرية فضلاً عن كونه ثمرة الثورة العلمية والتكنولوجيا إذ نشأت الفضاءات بعد ظهور العولمة وانتقال المواصلات من مجالاتها الارضية الى المجالات الفضائية، وحدود الفضاء مرنة فهي لا تتداخل كما تتداخل حدود الدولة كما ان عدد الفضاءات لا يتناسب مع عدد الدول. ويتأسس الفضاء ويقوم على مبادئ علمية عامة مشتركة قد تساعد وتقرب المجتمعات وتفعل حركة تطورها، وقد ينتقل الفضاء الى حالة صدام مع اخر غير منفصل عن ارضه، واصبح للفضاء دلالة ومقاصد علمية وابعاد ايديولوجية سياسية واقتصادية لايجاد مخرج للشعوب والامم التي تعاني من توابع وازمات العولمة[٣٠]"، اذ لم يعد

[٢٩] **الجدول من اعداد الباحث.**

[٣٠] **رائد القانون، التكتلات الاقليمية ضرورة موضوعية لمواجهة الامركة المعولمة، مجلة الشاهد، العدد (٢٠٨)، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢، ص٢٣.**

للاقتصاديات القطرية مكان في عصر العولمة الذي تفرضه الدول الرأسمالية، فأصبح لا مفر امامها من الانطواء في فضاء من الفضاءات العالمية تكون وتشكل حلقات من التعاون في اطار التكامل الاقتصادي، الذي سيحميها من الذوبان في وسط القوى العظمى العالمية، قوى الفضاءات، وتلاشي حدود الدولة القومية بقيام الفضاءات العالمية، ودخول الدولة في هذا المجال يحمي الاخيرة من تيار العولمة الجارف لكل مبادئ وقيم الدول، ولا تستطيع الدول التحدي الا في نظام التكتلات الدولية[٣١].

بينما نازعت الوثيقة الليبية وجهات نظر اخرى تدعو الى التدرجية بالانتقال وتحديداً على خطى الاتحاد الاوربي فكانت الوثيقة الثانية تدعو الى اقامة اتحاد افريقي فاعل على ضوء تجربة الاتحاد الاوربي، اما الوثيقة الثالثة فكانت تتضمن الاكتفاء بالاعلان عن قيام اتحاد افريقي وفق اسس تضمن اقامة جهاز شعبي فاعل باختصاصات هامة، واجهزة تنفيذية متحررة في القيام بمهامها من قواعد الاجماع التقليدية.

لم يحظ تصور ليبيا الاتحاد الافريقي بصفته "ولايات متحدة افريقية" لها جيش ومؤسسات وقيادة مشتركة باهتمام من غالبية الدول الافريقية.

فالاتفاق الذي صدر كان تسوية ادت الى قيام منظمة يفترض ان تكون اكثر تماسكاً واندماجاً من منظمة الوحدة الافريقية، ولكنها ليست "ولايات متحدة افريقية"[٣٢].

رابعاً: هيكلية الاتحاد الافريقي

بذلت ليبيا جهوداً مكثفة بالتعاون والتنسيق مع الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ومع الدول الاعضاء في المنظمة من اجل تفعيل دور منظمة الوحدة الافريقية، اذ عقدت ثلاث قمم لمنظمة الوحدة الافريقية، اثنان منها استثنائية وثالثة اعتيادية (سرت الاستثنائية الرابعة ايلول/سبتمبر ١٩٩٩، قمة لومي تموز/ يوليو ٢٠٠٠، سرت الاستثنائية الخامسة اذار/مارس ٢٠٠١) أسفر عنها الاعلان عن قيام"الاتحاد الافريقي وبرلمان عموم افريقيا" وباكتمال النصاب القانوني المتمثل بتصديق (٣٦) دولة وهو ما يمثل ثلثي اعضاء منظمة الوحدة الافريقية دخل القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي[٣٣] المكون من ديباجة وثلاثة وثلاثين مادة حيز التنفيذ. مع الملاحظة ان المادة (٣٣) فقرة (١) تنص على ان "يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية غير ان الميثاق يظل سارياً لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة او لمدة اخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الافريقية/ الجماعة الاقتصادية الافريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل اصولها وخصومها الى الاتحاد او احالة جميع المسائل الاخرى ذات الصلة اليه" نصت المادة (٥) الفقرة (١) من القانون التأسيسي على اجهزة الاتحاد وكما يلي:

اجهزة الدولة

مؤتمر الاتحاد	المجلس التنفيذي	لجنة الممثلين الدائمين	اللجنة الفنية المتخصصة	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	محكمة العدل	جهاز الرقابة المالية	المؤسسات المالية

[٣١] مواهب المحمدي، الفضاءات الاقتصادية والسياسية ضرورة استراتيجية في عصر العولمة، مجلة دراسات، ليبيا، العدد (١٠)، ٢٠٠٢، ص١١.

[٣٢] جينمي اديسا، "الاتحاد الافريقي: الرؤية والبرامج والسياسات والتحديات" في الكتاب السنوي ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٧٤.

[٣٣] تنص المادة (٢٨) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي على ما يلي "يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد (٣٠) ثلاثين يوماً من قيام ثلثي الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بايداع وثائق التصديق عليه".

اجهزة الاتحاد

اما الفقرة (٢) من المادة نفسها فنصت على "أي اجهزة اخرى قد يقرر المؤتمر انشاءها".

وكانت اجهزة منظمة الوحدة الافريقية كما يلي: مجلس رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، الامانة العامة للمنظمة، الجهاز المركزي لآلية تفادي النزاعات وادارتها وحلها[٣٤].

في حين نص القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي على انشاء هيكليات مؤسساتية لدعم عملية التحول. ففي حين لم يكن لمنظمة الوحدة الافريقية سوى اربعة اجهزة رئيسة، فان القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي ينص على انشاء تسعة اجهزة تابعة للاتحاد الافريقي، واي اجهزة اخرى يمكن ان يقرر مجلس الاتحاد اقامتها-كما هو موضح في المخطط السابق.

يعد مؤتمر الاتحاد (مجلس الاتحاد) المؤلف من رؤساء الدول والحكومات، الهيئة العليا في الاتحاد وهو مسؤول عن تحديد سياساته المشتركة. ويتألف المجلس التنفيذي التابع لمجلس الاتحاد من وزراء خارجية الدول الاعضاء او وزراء اخرين او سلطات اخرى تعينهم حكوماتهم. ووظيفة المجلس التنفيذي هي التنسيق واتخاذ القرارات بشأن السياسات في مجالات ذات اهتمام مشترك للدول الاعضاء ومن ضمنها التجارة الخارجية، والطاقة او الصناعة، والموارد الطبيعية، والاغذية، والموارد المائية، وينص القانون التأسيسي ايضاً على اقامة برلمان افريقي لتأمين المساهمة الكاملة للشعوب الافريقية في تنمية قارتها واندماجها اقتصادياً، ومحكمة عدل افريقية، ولجنة الاتحاد التي ستكون الذراع التقني للاتحاد و (امانة سرّه) فضلاً عن نص القانون على اقامة "اللجنة الدائمة للممثلين المكلفة بتحضير العمل للجنة التنفيذية، وهناك سبع لجان تقنية متخصصة مسؤولة عن الاقتصاد الريفي والشؤون الزراعية، والشؤون النقدية والمالية والتجارة وشؤون الجمارك والهجرة، والصناعة والعلوم والتكنلوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية، والمواصلات والاتصالات والسياحة، والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم والثقافة والموارد البشرية، وتشمل وظائف هذه اللجان من ضمن اشياء اخرى، اعداد المشاريع والبرامج للاتحاد وتقديمها للمجلس التنفيذي، وضمان الاشراف على القرارات التي تتخذها اجهزة الاتحاد ومتابعة تنفيذها وتقييمها والتنسيق ما بين المشاريع وضمان انسجامها، وتقديم التوصيات بشأن تطبيق نصوص القانون التاسيسي، فضلاً عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي" المؤلف من مجموعات مهنية واجتماعية مختلفة من الدول الاعضاء

[٣٤] ينظر ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في: علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ١٩٩٦.

وثلاث مؤسسات مالية (البنك المركزي الافريقي، وصندوق النقد الافريقي، وبنك الاستثمار الافريقي)[٣٥].

خامساً: اهداف الاتحاد الافريقي ومبادؤه

حددت المادة الثانية من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي طبيعة الاهداف التي يسعى الاتحاد للوصول اليها، ويأتي في مقدمتها ضرورة الاسراع في توحيد القارة والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الوحدة وتعزيز التعاون والامن والاستقرار بين دول القارة، وقد حددت منه المبادئ التي يرتكز عليها العمل داخل الاتحاد مثل منع التدخل في الشؤون الداخلية والامن والمساواة بين دول القارة.

وتضمن القانون التأسيسي ولاول مرة بنوداً تعد اكثر ميلاً للعمل الجماعي الافريقي مقارنة بغيرها من المواثيق المنظمة للعمل الجماعي، بما فيها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومنها[٣٦].

١. وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة.
٢. اعطاء الاتحاد بوصفه منظمة اقليمية احقية التدخل في الشؤون الداخلية في الاوقات الخطرة، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الانسانية. وقد اقر ذلك في مؤتمر الاتحاد.
٣. رفض وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات.
٤. إدخال كل الفئات والفصائل في افريقيا في العمل الجماعي ودعوتها للاشتراك في انشطة الاتحاد الافريقي كتفعيل اليات، مثل البرلمان الافريقي، لردم الهوة بين هذه الفصائل والفئات، ولكي لا تعود الى الصراعات التي عانت منها القارة.

سادساً: التحديات

يواجه الاتحاد الافريقي الكثير من التحديات، على المستوى الدولي والمستوى الاقليمي فضلاً عن المستوى المحلي، لكن اذا كان التحديان الاول والثاني يمكن ادراكهما وقد تم التطرق اليهما لاسيما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية واوربا والكيان الصهيوني بوصفهم اصحاب مصلحة حقيقية في عدم تحقيق الاتحاد الافريقي لاهدافه التي قد وضعها في قانونه التأسيسي، فان اهم التحديات التي يجابهها الاتحاد الافريقي يمكن تحديدها بما يأتي:

١. التحديات الامنية: لاشك ان امكانيات البلدان الافريقية من الثروات المعدنية او المائية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة الا ان عدم الاستقرار الامني والسياسي سواء كان ذلك بسبب الحروب الاهلية او بسبب الصراع على السلطة هما اكبر خطر يهدد الامن القومي للبلدان الافريقية، فالصراعات القبلية الداخلية والتمرد المسلح والانقلابات والثورات تعد سمة رئيسة في القارة الافريقية، وكما تعد القارة من اكثر قارات العالم احتواء للنزاعات القبلية والعرقية والطائفية، مما جعلها تفقد في تلك النزاعات ما بين سنة ١٩٤٥ وحتى سنة

[٣٥] جينمي اديسا، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٨-١٧٩.
[٣٦] الاتحاد الافريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

١٩٩٤ حوالي ٤,١٧٧,٧٠٠ قتيلاً بإستثناء بلدان شمال افريقيا[٣٧]. وكذلك ضعف الارادة السياسية لدى معظم دول القارة قاد الى عدم تحمسهم بدرجة كافية لفكرة الاتحاد[٣٨].

٢. التحديات الحدودية: بعد رحيل المستعمر الاوروبي عن القارة الافريقية ترك وراءه مشكلات عديدة اهمها مشكلات الحدود المصطنعة التي تسببت في حدوث صدمات وخلافات بين الدول الافريقية المجاورة، كالنزاع بين موريتانيا والسنغال حول جزيرة (اندوندي خوري)، والنزاع بين اثيوبيا وارتيريا.. الخ.

٣. التحديات الخارجية: وهي تحديات متنوعة ثقافية وسياسية واقتصادية وامنية تمثلها اطراف خارجية، ولاسيما اوروبا والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، فاذا كان الاوروبيون قد شكلوا تحدياً خطيراً لاستقلال افريقيا واستغلال ثرواتها واستعباد مواطنيها منذ فترة طويلة والى الان، حيث تتفاوت الحقبة الزمنية بالنسبة الى القوى الاستعمارية في الهيمنة على افريقيا، فان اوروبا تعد اول القوى الاستعمارية التي هيمنت على افريقيا، بينما بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل فتعدان حديثتا العهد نسبياً في الهمينة على افريقيا. ولقد نجحت اسرائيل مثلاً وبدعم من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٩١ من التغلغل في افريقيا.

٤. التحديات الاقتصادية: تعاني معظم البلدان الافريقية من مشكلات اقتصادية كبيرة رغم ما تزخر به هذه البلدان من موارد طبيعية وبشرية هائلة مما جعلها تعد من البلدان الاكثر فقراً في العالم، ففي افريقيا يوجد ما بين (١٥٠) و(٣٠٠) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، كما تشير التقارير مثلاً الى ان (٦١) مليون افريقي في القرن الافريقي مهددون بالموت جوعاً[٣٩].

٥. تحديات سياسية: ان من ابرز التحديات والمعوقات السياسية التي تجابه الاتحاد هي[٤٠]:

أ. التفاوت في الانظمة السياسية.

ب. عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية.

ج. تباين العلاقات السياسية في التعامل مع الخارج.

ومنذ السنوات الاولى لاعلان قيام الاتحاد الافريقي برزت قضايا خلافية عدت بمثابة تحديات قد تعرقل مسيرة الاتحاد في تحقيق اهدافه اهمها:

١. مشكلة تمويل الاتحاد، وصعوبة توفير الموارد المالية اللازمة بهدف الشروع الفعلي في انشاء اجهزة الاتحاد مثل البرلمان الافريقي والمصرف المركزي الافريقي، ومحكمة العدل الافريقية، هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم بلدان القارة الافريقية من ديون خارجية متراكمة لم يتم ايجاد حلول جذرية بشأنها حتى الوقت الحاضر، مما يمثل عقبة في طريق اضطلاع الاتحاد الافريقي الجديد بمهامه[٤١]. عليه، فالتحديات ذات الصلة بالجوانب

---

[٣٧] **نجاح قدورة، مستقبل افريقيا في الالفية الثالثة: الاتحاد الافريقي، مجلة دراسات (ليبيا)، العدد (١٠)، خريف ٢٠٠٢، ص١٣٤.**

[٣٨] **احمد الرشيدي، الاتحاد الافريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، مجلة دراسات (ليبيا) العدد (١٠)، خريف ٢٠٠٢، ص١٧٦.**

[٣٩] **نجاح قدورة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.**

[٤٠] **المرجع نفسه، ص١٣٥.**

[٤١] **سامية بيبرس، قمة سرت الاستثنائية الخامسة واعلان الاتحاد الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، القاهرة، نيسان/ابريل ٢٠٠١، ص٢٠٩.**

التمويلية لها اهمية كبرى، فالاهداف التي يتطلع الاتحاد الافريقي الى تحقيقها تحتاج الى موارد مالية ضخمة ايضاً، قد يتعذر توزيعها من خلال الحصص العادية للدول الاعضاء، او مساهمتها في الميزانية العادية للاتحاد[٤٢].

٢. البرلمان الافريقي: يعد البرلمان الافريقي من ابرز الملفات الخلافية اثناء انعقاد اجتماعات الدورة (٧٣) للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، والتي عقدت في طرابلس قبل انعقاد القمة الاستثنائية الخامسة في سرت، اذ تحفظت كل من مصر ونيجيريا وجنوب افريقيا على التمثيل المتساوي في البرلمان، وطالبت بتضمين البروتوكول الخاص بالبرلمان نصاً واضحاً وصريحاً بان يكون هذا التمثيل لفترة انتقالية محددة، يعتمد بعدها مبدأ التمثيل النسبي في البرلمان[٤٣].

٣. ضعف اداء الاتحاد الافريقي، نص القانون التأسيسي للاتحاد[٤٤] في بنوده على امكانية التدخل في الدول التي تنتهك حقوق الانسان او تحدث فيها عمليات ابادة. ولم يتم تطبيق هذا البند حتى الان في حالات (مثل حالة الكونغو) وعدم فاعلية تدخله في (حالة السودان)، لعدم وجود الموارد والامكانيات من جهة وقصور الارادة السياسية من جهة اخرى، وهناك حالات تقف افريقيا في مواجهتها حائرة مثل الوضع في زيمبابوي التي انسحبت من "الكومنولث" والحيرة هنا كيف يمكن لافريقيا ان تتخذ قراراً مع الدول التي يطلق على انظمة الحكم فيها اسم "الحكم غير الرشيد" حتى لو كانت نتيجة انتخابات شرعية[٤٥].

٤. قامت افريقيا بمبادرة "النيباد" (NEPAD) "الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا"، وكان من ضمن نصوصها ما اطلق عليه "جهاز مراقبة الزملاء" Peer Review الذي يسمح للدول التي تنظم اليه طواعيه بان تراقب سير الحكم في كل منها وتقديم تقرير سنوي عنها. ولم ينضم الى هذه العملية الا خمس عشرة دولة حتى الان وتتردد الغالبية في الانضمام اليها خشية ان يستغل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لاسيما ان الدول الغربية تبدي حماساً شديداً-غير عادي- بهذه الآلية بحجة ان ذلك يضمن قيام انظمة ديمقراطية على وفق النظام الغربي[٤٦].

بالاستناد الى تلك التحديات يمكن القول ان تحقيق رؤية مؤسسي الاتحاد وشعوب القارة عموماً يبدو مرهوناً باربعة شروط اساسية هي[٤٧]:

١. الحاجة الى ايجاد هيكليات مؤسسية ملائمة لدعم اهدافه وغاياته وتحقيقها.

٢. ضرورة توافر بيئة اقليمية مستقرة وآمنة تسمح بتطبيق جدول الاعمال الاجتماعي والسياسي للاتحاد بفعالية. فالقارة تنوء تحت وطأة سلسلة صراعات هددت امكانية بقاء أي جدول اعمال اقليمي مستدام. لذلك فان السلام والاستقرار يشكلان شرطان ضروريان، مع انهما ليسا كافيين، من اجل تحقيق التقدم والتنمية.

---

[٤٢] احمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص١٧٦.

[٤٣] احمد حجاج، الحكومات الافريقية والبرلمان الافريقي: هل ستنجح التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٦)، القاهرة، نيسان/ابريل ٢٠٠٤، ص٣٠.

[٤٤] تنظر الفقرة (ح) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي والتي تنص على "حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية".

[٤٥] احمد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

[٤٦] المرجع نفسه، ص٣٢.

[٤٧] جينمي اديسا، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٧-١٧٨.

٣. فيتعلق بسمات الدعم الدولي لهذه العملية وشكله، لاسيما وان هناك شكوكاً وعدم ثقة من جانب بعض اطراف المجتمع الدولي باهداف الاتحاد الجديد. لذلك، يطرح تأثير اللاعبين الدوليين على عملية تطور الاتحاد، مشكلات جدية لتحقيق اهدافه وغاياته.
٤. هناك حاجة الى ايجاد استراتيجية تمويل ملائمة للاتحاد. وبما ان الكثير من البلدان الافريقية تأخرت في دفع مستحقاتها للاتحاد، فمن الصعب تصور كيفية تمويل الاتحاد الجديد واجهزته المختلفة.

الخاتمة

لم يكن عالم ما بعد الحرب الباردة اقل تأثيراً على بلدان العالم الثالث من ناحية الآثار الناجمة عنه، او هو فاتحة خير بالنسبة الى هذه البلدان، كما بشر به بوش الاب في بداية تسعينات القرن العشرين، ومثلما اطلق عليه (النظام الدولي الجديد). اذ لم يحمل هذا النظام من الجديد شيئاً سوى انهيار نظام ثنائي القطبية الذي حكم العلاقات الدولية منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٨٩، فضلاً عن ان التغييرات المتلاحقة لم تتحول الى ركائز للنظام السياسي الدولي، ولم تزل تداعياتها مستمرة. وبين هذا وذاك راحت الكثير من الاقلام ولاسيما الغربية منها والامريكية منها تحديداً، تؤسس لهذا العالم وتفتح الباب واسعاً لجدل لم يحسم بعد مضمونه والكامن في سؤال ستعلق بما هي طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة وما هي خصائصه؟

حدثت مع انتهاء الحرب الباردة تطورات عالمية هائلة، بالشكل الذي لم تعد هناك بقعة على الارض الا وتأثرت سلباً او ايجاباً بتلك التغييرات، واجتهد الباحثون والعلماء في فروع العلوم المختلفة في كل ارجاء العالم في تحديد ملامح العالم الجديد ودراسة آثاره المتنوعة على الدول والجهات ذات المصلحة، ومحاولة بناء تصورات فكرية لمسارات التحول في المستقبل المنظور، وانصب الجزء الاكبر من جهودهم على الابعاد السياسية والاقتصادية لذلك التحول، واذا كان الامر كذلك فان مجابهة نتائج التحولات في النظام السياسي الدولي (او بتعبير ادق الفوضى الدولية) تكمن في التقليل من آثار تلك النتائج على بلدان الجنوب عموماً وعلى بلدان افريقيا خصوصاً، لاسيما وان بلدان افريقيا تعاني الكثير من المشكلات كنتيجة للحقبة الاستعمارية الطويلة التي خضعت لها تلك البلدان، فضلاً عن تكالب القوى الاستعمارية عليها حتى بعد حصول بلدان القارة الافريقية على الاستقلال، وغيرها من المشكلات التي غذتها الانظمة السياسية في بلدان افريقيا نفسها.

في افريقيا الكثير من المقومات التي تجعلها قارة بكر، وفيها الكثير من المؤهلات او مقومات القوة التي ان لم تُفعَّل في ظل اوضاع دولية تتسم بالفوضى سيزداد تهميش القارة الافريقية في النظام السياسي الدولي، وتزداد بلدان القارة ضعفاً على ضعفها، والعكس صحيح.

وبطبيعة الحال وفي ظل ظروف كالتي سبق الاشارة اليها وجد الافارقة انفسهم يعيشون في ظل نظام جديد لم يشاركوا في وضع اسسه لكنه فرض عليهم وعلى غيرهم، فكان لزاماً عليهم التكيف مع اسس النظام الدولي ومتطلباته بالشكل الذي يسمح لهم بالاستمرار والتواجد والتعايش في ظله، وتحسين احوالهم وظروفهم سياسياً واقتصادياً.

من هنا وانسجاماً مع الظروف الدولية بسماتها جاء ميلاد الاتحاد الافريقي مستلهماً مقومات القارة واضعاً امامه كل التجارب التي عرفتها امم اخرى فيما يتعلق بخطوات التوحد والتكتل، فضلاً عن تشخيص وضع دولي لا يلتفت للدول الصغرى ولا يقيم لها وزناً.

فكان الاتحاد الافريقي نتيجة حتمية تضمن للافارقة العيش الكريم في عالم كثير التغييرات والتقلبات.

اهم الاستنتاجات

يمكن القول ان اهم الاستنتاجات التي يمكن تسجيلها هي:

١. جاءت مشروعات التوحد بمجملها رد فعل تجاه تحديات مرت بها القارة الافريقية، وغالباً

ما كانت مشاريع التوحد استجابة لتحديات خارجية. والامثلة على ذلك كثيرة ففي الحقبة الاستعمارية كان التعبير عن الوحدة استجابة لتحدي الاستعمار او طروحاته التجزيئية في طرح مشاريع توحد ثنائية او ثلاثية او على اسس لغوية انكلوفون-فرنكفون، ومعها تزداد الدعوة الى الوحدة الافريقية. وما نتج عن التغيير في النظام السياسي الدولي كان باعثاً على تفعيل دور منظمة الوحدة الافريقية وانبثاق الاتحاد الافريقي.

٢. على الرغم من الاعتراف بان الوحدة سبيل لانتشال القارة الافريقية مما هي فيه من مشكلات الا ان عدم الاتفاق حول سبيل تحقيقها غالباً ما يؤدي الى شل مجمل عمل القارة وادائها او فيما يتعلق بالاتفاق على تسوية المشكلات التي يمكن حلها، سيفتح الباب واسعاً امام التحديات الخارجية لتلق بآثارها على القارة. وما المشكلات التي يمر بها الاتحاد الافريقي اليوم الا دليل على ذلك وهو ما حصل مثلاً في قمة سرت الاستثنائية ٢٠٠٤، فارجاء البت في الموضوعات المدرجة على جدول اعمال القمة يقود الى تعميق الخلاف.

٣. معظم التجارب الافريقية ما هي الا محاكاة لتجارب اخرى. وهنا يمكن الاشارة الى الاتحاد الافريقي بوصفه اقتباساً للنموذج الاوروبي. عموماً، لا ضير في الاقتباس ولكن الخشية تكمن في ان يكون الاقتباس فيه قفز على الواقع فافريقيا غير اوروبا على الرغم من ان المقاربات فيما يتعلق بالمؤثر الخارجي تكاد تكون متشابهة لكن ليس بعموم اوروبا ولكن لشرق اوروبا فحسب. وهنا ينبغي ان يكون الاتحاد او المنظمة تعبيراً عن واقع معين والا فان مخرجات ذلك لا تكون ايجابية بالضرورة.

٤. اخيراً، فان السؤال الذي يطرح غالباً هو ما اذا كان الاتحاد الافريقي سيحقق فعلاً المطالب والآمال التي تعلقها عليه الغالبية الساحقة من ابناء القارة؟ فالنظرة من افريقيا الى هذه المسألة هي ان الاتحاد انشئ لتحقيق هذه التوقعات، وبالتالي سيحققها. لكن الكثير سيتوقف على الارادة السياسية لزعماء القارة وعلى الضغط الذي سيمارس عليهم من خلال المشاركة النشطة لمؤسسات المجتمع المدني وسائر قطاعات المجموعة الافريقية.